

التمويل الإسلامي كبديل لتمويل العجز في الاقتصاد الجزائري

Islamic finance as an alternative to financing the deficit in the : Algerian economy

ضياف علية

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، (الجزائر)
olaya.adem@yahoo.fr

أوضافية حدة (*)

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، (الجزائر)
hassina_economie@hotmail.com

تاريخ القبول: 2019/12/17

تاريخ الارسال: 2019/11/28

الملخص: تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع التمويل في الاقتصاد الجزائري خاصة مع تراجع إيرادات الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط، مما يعني ضرورة البحث عن بدائل لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر و يأتي في مقدمتها تفعيل دور مصادر التمويل الإسلامي. و قد كشفت الدراسة أن الجزائر تعاني من فجوات تمويلية مختلفة نتيجة عجزها عن تعبئة مواردها التمويلية سواء الداخلية أو الخارجية من جهة، إضافة إلى ضعف مساهمة مصادر التمويل الإسلامي كرأس المال المخاطر من جهة أخرى، مما يفرض عليها ضرورة تفعيل صيغ التمويل الإسلامي طالما أن الاقتصاد الوطني في أمس الحاجة الى مصادر تمويل دائمة و مستقرة.

الكلمات الدالة: التمويل ، العجز ، التمويل الإسلامي؛ الجزائر

تصنيف جال: E62,G32

Abstract : This paper attempts to shed light on the reality of financing in the Algerian economy, especially with the decline in oil tax revenues as a result of low oil prices, which means the need to search for alternatives to finance economic development in Algeria and the forefront of activating the role of sources of Islamic finance. The study revealed that Algeria suffers from different financing gaps due to its inability to mobilize its financial resources, whether internal or external, on the one hand, in addition to the weak contribution of Islamic finance sources such as venture capital on the other hand, which imposes on the need to activate Islamic financing formats as long as the national economy There is a need for permanent and stable funding sources.

Keywords: finance, deficit, Islamic finance; Algeria

JEL Classification : E62,G32

تمهيد:

(*) المؤلف المرسل

يعد البحث في مجال التنمية الاقتصادية مرتبطا ارتباطا وثيقا و كبيرا بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لإنجاحها، هذا النجاح الذي تسعى إليه جميع الدول متقدمة كانت أم نامية، و ذلك لتوفير مستوى معيشي أفضل لشعبها عن طريق تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي. غير أن القيام بعملية تنمية ناجحة يتطلب توفير الموارد المادية و البشرية اللازمة كما و كيفا، و يصطدم هذا الأمر بصعوبات متعددة يقع عجز مواردها الذاتية كالمدرخات و الضرائب بين المراتب الأولى في هذه العقبات نظرا لندرتها في هذه المجتمعات، إضافة إلى عيوب التمويل التقليدي خاصة منها التمويل البنكي، هذا الأمر يؤدي إلى الاعتماد على التمويل الخارجي لاستكمال مشاريع التنمية الاقتصادية.² مما يجعل هذه الدول تقع في فخ المديونية الخارجية و سلبياتها، لذلك تأتي أساليب التمويل الإسلامي بمختلف صيغها كبديل عن التمويل التقليدي و كمصدر فعال لتمويل أهداف التنمية الاقتصادية، و هذا ما يقود الى طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع التمويل التقليدي في الجزائر؟ و ما هي صيغ التمويل الإسلامي المتاحة لتمويل التنمية الاقتصادية فيها؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ تعاني الجزائر من عجز فادح في تعبئة مصادر تمويل التنمية الاقتصادية؛
 - ✓ تلعب صيغ التمويل الإسلامي دورا استراتيجيا في تمويل أهداف التنمية الاقتصادية.
- أهمية الموضوع:** يكتسي الموضوع أهمية بالغة كونه يبحث عن مصادر تمويل دائمة و مستقرة للتنمية الاقتصادية في الجزائر التي تبقى رهينة بما تدره الجباية النفطية من إيرادات، و التي هي الأخرى عرضة للتقلبات بالأسواق الخارجية و ما تشكله من تحديات على جميع المستويات. إضافة إلى عيوب التمويل التقليدي و عدم القدرة على تعبئته، مما يستدعي البحث عن بدائل لهذا التمويل و التي تأتي في مقدمتها صيغ التمويل الإسلامي ضمانا للتنمية الاقتصادية المستدامة.
- المنهج المتبع:** نظرا لطبيعة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال القاء نظرة عن واقع التمويل التقليدي في الجزائر من خلال بعض المؤشرات، مع محاولة تسليط الضوء على صيغ التمويل الإسلامي و واقعها في الجزائر.

1- واقع التمويل التقليدي في الجزائر: قراءة في بعض المؤشرات: يكتسب تمويل التنمية أهمية خاصة بعد أن أصبح يمثل الهدف الرابع عشر من ضمن سبعة عشر هدفا وفقاً لأهداف التنمية

² - الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008،

المستدامة للأمم المتحدة الصادرة عام 2015. ولعلّ أحد أهم الاعتبارات محلّ اهتمام تمويل التنمية هي تلك الخاصة بتحديد فجوة التمويل والتي تتكون من فجوة التمويل الخارجية المتمثلة في رصيد الحساب التجاري و الخاص بمدى قدرة الدولة لتغطية تكاليف وارداتها من خلال عوائد صادراته، وفجوة الحساب الجاري والخاص بمدى قدرة الدولة على تغطية، كل من الحساب التجاري، وصافي حركة عوامل الإنتاج والتحويلات من و إلى البلد المعني، بالإضافة إلى فجوة التمويل الداخلي المتمثلة بعجز الموازنة.

1-1- فجوة التمويل الداخلي: تعاني أغلب البلدان العربية مما يسمى بفجوة التمويل والتي تعرف بالتفاوت بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، يعبر عنه بفجوة التمويل، وبشكل سلبي (ارتفاع معدل الاستثمار عن معدل الادخار).

جدول رقم 1: فجوة التمويل الداخلي الفائض/ العجز في الموازنة 2005-2015

البلد	العجز أو الفائض (% من الناتج المحلي الاجمالي)	
	2015	2005
الجزائر	15,3-	13,6
الكويت	1,2	43,3
السعودية	16,3-	18
الامارات	4,9-	20,2

المصدر: أحمد الكواز، (تطوير تمويل التنمية)، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 131، 2016، ص 8

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ بأن التمويل الداخلي بالنسبة للاقتصاد الجزائري هو الآخر يتأثر بأسعار النفط، إذ في سنة 2005 سجل التمويل الداخلي فائض قدر ب 13,6% من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الوفرة المالية التي عرفها الاقتصاد بسبب ارتفاع أسعار النفط بداية الالفية الثالثة، أما سنة 2015 سجل التمويل الداخلي عجزا قدر ب 15,3% من الناتج المحلي الاجمالي بسبب الأزمة النفطية التي عرفها الاقتصاد بداية من سنة 2014 أين انخفضت أسعار النفط الى أدنى مستوياتها. و هذا ما ينطبق على باقي الاقتصادات النفطية مثل السعودية و الامارات التي سجلت هي الأخرى عجزا باستثناء دولة الكويت.

جدول رقم 2: نسبتي الادخار و الاستثمار و معدل نمو الاستثمار لسنتي 2016 و 2017

السنة	الادخار % من الناتج	الاستثمار % من الناتج	معدل نمو الاستثمار %
2016	34,8	50,3	7,1-
2017	36,9	52,3	4,3

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية، 2018، ص31

في حين قدر معدل الادخار سنة 2017 ب36,9% أما معدل الاستثمار فقد قدر هو الآخر ب 52,3%، مما يعني وجود عجز مقداره -4,5%، أما معدل نمو الاستثمار فقد سجل معدلا موجبا قدر ب 4,3% نتيجة لتنفيذ برامج لضبط الانفاق في ظل الظروف الاقتصادية لا سيما تباطؤ نمو عائدات النفط.³

1-2- فجوة التمويل الخارجي: تبقى الجزائر تعاني من عجز خارجي سواء بالنسبة لفجوة الحساب التجاري أو فجوة الحساب الجاري و التي تترجم في ما بعد الى عجز داخلي، و يعود ذلك أساساً إلى تواضع أو فشل جهود تنويع مصادر الدخل خلال العقود السابقة، بالشكل الذي نتج عنه مورد تصديري واحد ومرتبطة أساساً بالموارد الطبيعية، وكذلك موارد إيرادات مرتبطة بإيرادات نفطية أو طبيعية.

جدول رقم3: فجوة التمويل الخارجي (فائض/ عجز الحساب التجاري و الجاري) في الجزائر سنتي 2005 و 2014

فجوة الحساب التجاري		فجوة الحساب الجاري		فجوة التمويل الخارجي	
مليون دولار	% من الناتج المحلي الاجمالي	مليون دولار	% من الناتج المحلي الاجمالي	مليون دولار	% من الناتج المحلي الاجمالي
2014	2005	2014	2005	2014	2005
-	4,5	9682-	21180	24201	23,1
8036					1,5-

المصدر: أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص7

1-3- المصدر الضريبي: تبقى الحصيلة الضريبية في الجزائر متواضعة في تمويل الموازنة مقارنة بدول عربية مجاورة مثل المغرب، و الجدول الموالي يوضح الطاقة الضريبية (والتي تشير

³ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الامارات العربية الموحد،

إلى المقارنة بين الإيرادات الضريبية في بلد ما مع الإيرادات الضريبية القصوى السائدة في بلد آخر له نفس خصائص البلد المعني، ويشير الفارق بين الإيرادين إلى أوجه القصور في جباية الضرائب، والتهرب الضريبي، والفساد، وغيرها. ⁴

جدول رقم 4: معدل الطاقة الضريبية في عدد من البلدان العربية و بعض الأقاليم سنة 2013

البلدان العربية و أقاليم مقارنة	الطاقة الضريبية %
الجزائر	0,47
تونس	0,74
المغرب	0,80
اقليم البلدان ذات الدخل المتوسط	0,64
اقليم البلدان ذات الدخل المرتفع	0,76

المصدر: أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 10

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الجزائر تسجل ادنى المستويات في معدل الطاقة الضريبية مقارنة بالجارتين المغرب و تونس إذ قدرت بهما الطاقة الضريبية ب 0,80% و 0,74% على التوالي. في حين لم تتعد النسبة 0,47% في الجزائر، و التي تبقى نسبة ضئيلة مقارنة كذلك ببقية الأقاليم ذات الدخل المتوسط و الدخل المرتفع التي تتراوح فيهما الطاقة الضريبية بين 0,64% و 0,76% على التوالي.

ما يمكن ملاحظته من كل ما سبق هو أن الجزائر تعاني من فجوة استثمارية مردها ضآلة حجم رأس المال في قطاعاتها الإنتاجية، وهنا تظهر الحاجة للتمويل الخارجي. و يمكن تلخيص أسباب هذا الضعف إلى النقاط الآتية: ⁵

- ✓ تشوه في البنية الاقتصادية و الإنتاجية؛
- ✓ ضعف الاستغلال للموارد المتاحة؛
- ✓ انخفاض الإنتاجية ؛
- ✓ انخفاض الدخول ؛

⁴ - أحمد الكواز، (تطوير تمويل التنمية)، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 131، 2016، ص 7-10

⁵ - خالد أحمد فرحان، محاضرات عن التمويل الدولي

- ✓ تراجع مدخرات الأفراد؛
 - ✓ ارتفاع التضخم؛
 - ✓ البطالة بأنواعها السافرة والمقنعة ؛
 - ✓ الاكتئاب؛
 - ✓ التصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي؛
 - ✓ الاستهلاك غير العقلاني (العام والخاص).؛
 - ✓ التهرب الضريبي؛
 - ✓ هروب رؤوس الأموال للخارج والتحويلات الأخرى.
- 1-4- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** بالنسبة للجزائر يلاحظ أنها تحتل المراتب الأخيرة سواء من حيث أداء ممارسة الأعمال أين احتلت المرتبة 161 سنة 2015 و المرتبة 163 سنة 2016.

جدول رقم 5: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية 2000 و 2014 و أداء ممارسة الأعمال 2015 و 2016

البلد	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر		تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		تصنيف حسب سهولة ممارسة الأعمال	
	2000	2014	2000	2014	2015	2016
الجزائر	280,1	1488,0	0,51	0,70	161	163
تونس	779,2	1060,3	3,63	2,19	75	74
المغرب	422,0	3582,3	1,14	3,30	80	75

المصدر: أحمد كواز، مرجع سبق ذكره، ص 14

من خلال الجدول أعلاه بلغت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ما بين 0,51% و 0,70% خلال سنتي 2000 و 2014 على التوالي، مقارنة بالجارتين تونس و المغرب اللتين احتلتا المرتبة 74 و 75 على التوالي سنة 2016 و التي تعني المزيد من التحسن في أداء ممارسة الأعمال مقارنة بسنة 2015 أين كانتا تحتلان المرتبة 75 و 80 على التوالي، عكس الجزائر التي تراجعت في ترتيبها لتنتقل الى المرتبة 163 سنة 2016 مما يعني المزيد من المعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة البيروقراطية

و الفساد التي لا تشجع على الاستثمار ، فأفضل البلدان في مجال ممارسة الأعمال هي الأفضل في جذب هذا المصدر من التمويل.

رغم ما توحى به أهمية تدفق الاستثمارات الأجنبية من مزايا كالاستفادة من انتقال المعرفة و التكنولوجيا إلى البلدان النامية إلا انه هناك حقائق لا يمكن إغفالها، فالآمال المعقودة على الاستثمار الأجنبي المباشر لن تتحقق للأسباب الآتية:⁶

✓ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن إن تؤدي إلى انخفاض قيم الادخار والاستثمار المحليين بسبب المنافسة الشديدة وفشلها في إعادة استثمار أرباحها؛

✓ قيام الشركات الأجنبية بأنشطة إعلامية وتسويقية لترويج أفكار وأنماط استهلاكية جديدة لا تتفق وخصائص الدول النامية؛

✓ تفترض الشركات بان الدول النامية عبارة عن مصدر رئيسي للمواد الخام والموارد الاقتصادية، فيكون هدفها الحصول على هذه الموارد الخام والموارد الاقتصادية لاستخدامها في البلد الأم بهدف تصنيعها وإعادة بيعها للدول النامية وبأسعار مرتفعة جدا؛

✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ربط اقتصاديات الدول النامية بالاقتصاديات الصناعية الكبرى؛

✓ -انخفاض النمو في الناتج القومي الإجمالي نتيجة قيام الشركات الأجنبية بشراء الشركات الوطنية وتحويل أرباحها للخارج أو إخراجها من السوق المحلي نتيجة لشدة للمنافسة ؛

✓ -زيادة تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنة بالتدفقات النقدية الداخلية.

2- صيغ التمويل الإسلامي: تبحث معظم الاقتصاديات دائما عن الفرص التمويلية البديلة لاستخلاف التمويلات الكلاسيكية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة والضمانات المطلوبة، ومن هنا فالبحث عن أساليب وصيغ تمويلية تناسب مختلف مراحل نمو المؤسسات بات من الضرورة الملحة، لذا نجد الكثير من الدول وخاصة منها الإسلامية وجدت ضالتها في الأعمال غير المصرفية التي تقوم بها المصارف الإسلامية إلى جانب الأعمال المصرفية وتتمثل في عدة صيغ للتمويل.

2-1- التمويل بصيغة المضاربة: تعد المضاربة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي وهي نوع من المشاركة بين رأس المال والعمل.

⁶ - خالد أحمد فرحان، مرجع سبق ذكره

والمضاربة لغة: مشتقة من الضرب والسفر للتجارة لقوله تعالى: "... وَأَخْرُورَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ...". [سورة: المزمل - الآية: 20].

وتعرف المضاربة على أنها⁷: اتفاق يتم بموجب اشتراك طرفين يسهم أحدهما بالمال ويسهم الآخر بالعمل و تكون أرباح ممارسة عمل أو نشاط المضاربة بينهما و حسب اتفاقهما.

إذن صيغة المضاربة هي عقد شراكة في الربح بمال من جانب العمل و من جانب آخر وتتمثل أركانها في رأس المال، العمل، الربح، الصيغة العاقدان.

فالمضاربة هي صيغة تمويل ملائمة لإقامة المؤسسات لما تحويه من مزايا في مقدمتها سعر الفائدة المعدوم الذي يعتبر محرم في البنوك الإسلامية.⁸

ولقد تبين أنّ بعض المصارف الإسلامية تحجم عن التعامل بصيغة المضاربة ويرجع ذلك إلى عدم استيعاب المتعاملين لأسلوب تطبيق هذه الصيغة لعدم توافر نوعيّة المتعاملين من ذي الأمانة والثقة العالية بالإضافة إلى المخاطر المترتبة على قيام المصرف بتمويل كافة العملية دون أن يدفع العميل حصّة في التمويل.

2-2- التمويل بصيغة المرابحة: تعتبر المرابحة أحد قنوات التمويل بالمصارف الإسلامية، وهي اتفاق بين مشتري لسلعة معيّنة وبائع لها وبمواصفات محدّدة وعلى أساس كلفة السلعة (الثمن+المصارف) إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه المشتري والبائع والسلع قد يتم تسليمها في الحال وفي أجل معيّن، ودفع في المقابل للسلعة أي الثمن قد يتم في الحال أو لاحقاً.⁹

2-3- التمويل بصيغة المشاركة:

تعد المشاركة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتعد صيغة المشاركة من البدائل الإسلامية للتمويل بالفوائد المطبق في المصارف الربويّة (التقليدية).

يقوم التمويل بالمشاركة على أساس تقديم المصرف الإسلامي التمويل الذي يطلبه المتعاملين، دون اشتراط فائدة كما هو الحال في التمويل الكلاسيكي.

⁷- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عالم الكتاب الحديث

للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2006، الأردن، ص 225.

⁸- أحمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2008، ص 134

⁹- فليح حسين خلف، مرجع سبق ذكره، ص 293.

والمشاركة تعني طرفين أو أكثر في القيام بمشروع معين من خلال مساهمة كل منهم فيه سواء برأس المال أو العمل، وتقاسم ما ينجم عن نشاطه من ربح أو خسارة.

3- شركات قرض الإيجار وشركات رأس المال المخاطر.

3-1- شركات قرض الإيجار:

يلعب قرض الإيجار كأسلوب للتمويل دورا فعالا في دعم المستوى التمويلي للمؤسسات خلال مراحلها المختلفة (الإثاء، التجديد، التوسع). فعلى صعيد الدول النامية ومن بينها الجزائر ظهور هذا النوع من القروض كان متأخرا إذا ما قورن بالدول المتقدمة، فالاهتمام بهذه التقنية كان متزامنا مع صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 الذي اعتبر بمثابة الانطلاقة الفعلية لتطبيق قرض الإيجار في الجزائر، وقد تم تعزيز هذه الانطلاقة بإصدار عدة قوانين أخرى منها الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996¹⁰ المتعلق بالاعتماد الإيجاري والمتضمن لـ 46 مادة قانونية تنظم العلاقات بين المتعاملين مع هذه التقنية. و يتضمن عقد الإيجار الشروط القانونية التالية:¹¹

- ينتفع المستأجر بالأصل المؤجر خلال فترة معينة ويسعر يتحدد مسبقا.
- يقبض المؤجر مبلغ معين من الإيجار لمدة تكون غير قابلة للإلغاء أي لا يمكن خلالها إبطال العقد إلا باتفاق بين الطرفين.
- يسمح للمستأجر في حالة قرض الإيجار المالي و بعد انقضاء مدته وباكتساب الأصل المؤجر مقابل قيمة متبقية مع خيار إعادة الأصل للمؤجر أو إعادة تجديد عقد الإيجار.
- مدة الإيجار والتي توافق المدة المتوقعة للعمر الاقتصادي للأصل المؤجر الموافقة للفترة غير القابلة للإلغاء، إذ أن أي فسخ للعقد خلال هذه الفترة من قبل أي طرف يمنح للطرف الآخر حق التعويض الذي قد يحدد ضمن العقد، أما في حالة ما إذا تسبب المستأجر في فسخ العقد فيلتزم بتعويض المؤجر.
- يتضمن مبلغ الإيجار حصص متساوية من سعر شراء الأصل، بالإضافة إلى القيمة المتبقية وأعباء استغلال الأصل وهامش يطابق الأرباح المتكافئة للمخاطر المرتبطة بالقرض.
- تحدد القيمة المتبقية بالتراضي بين طرفي العقد.
- خيار الشراء وهو أحد الخيارات الثلاثة المعروفة دوليا.

¹⁰ -- الأمر 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري

¹¹ --- المادة رقم 10 من الأمر 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري في الجزائر

كذلك يحتوي عقد قرض الإيجار على بنود اختيارية مثل المتعلقة بالتزام المستأجر بمنح ضمانات عينية أو فردية وإعفاء المؤجر من الالتزامات التي يتحملها كالصيانة والإصلاحات مع إمكانية المستأجر بمطالبة المؤجر بتبديل الأصل المؤجر لاعتبارات متعلقة بعامل التقدم التكنولوجي. بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهو بحاجة ماسة لوجود مؤسسات متخصصة وبنوك تقوم بعملية التمويل التآجيري سواء كانت وطنية أو أجنبية إذ أن هذه التقنية أثبتت فاعلية في بلدان كثيرة خاصة فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا السبب يجب أن يتكيف عقد التمويل التآجيري في الجزائر مع الوضعية الحالية التي توجد عليها المؤسسات الاقتصادية و يلبي الحاجيات الاستثمارية والتمويلية لهذه المؤسسات.

3-2- شركات رأس المال المخاطر:

أ- مفهوم رأس المال المخاطر: تعتبر تقنية التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر من أهم الأساليب المستحدثة في التمويل، إذ أن هذه التقنية لا تعتمد على تقديم السيولة فقط للمؤسسات كما هو الحال بالنسبة للتمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة. فشركة رأس المال المخاطر تقوم بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وذلك فهو يخاطر بأمواله، وبالتالي فهذا النوع من التمويل يتناسب تماما مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة والناشئة والتي تطمح للتوسع وتواجه صعوبات في هذا المجال لعدم حصولها على القروض المصرفية بسبب غياب الضمانات اللازمة.¹² و عرفته الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر * EVCA على أنه كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة باحتمال توقع نمو كبير، لكنها لا تضمن في الحال يقينا بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد وذلك هو مصدر المخاطر، أملا في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبيا حال بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات¹³.

¹² - السعيد بريش، (رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

دراسة حالة شركة (SOFINANCE)، مجلة الباحث، العدد 5، 2007، جامعة ورقلة، ص7

¹³ - عبد الله ابراهيم، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة مشكل التمويل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17-18 أبريل 2006، جامعة الشلف، ص 308

ومن الناحية القانونية يحل كنمط اتفاق ينشأ أساساً بين منشئ المؤسسة الذي يبحث عن الأموال الخاصة للتطوير التكنولوجي أو الإنتاجي للسلع والخدمات من جهة، وصاحب شركة رأس مال المخاطر الذي يوفر هذا التمويل، ويشمل هذا الاتفاق أو العقد جميع المؤسسات غير المسعرة (المدرجة) في البورصة، ويدوم هذا الاتفاق مدة زمنية طويلة نسبياً¹⁴.

ب- أهداف شركات رأس المال المخاطر:

انتشرت شركات رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم في الدول الأخرى بغرض تحقيق عدة أهداف أهمها: ¹⁵

- ✓ توفير التمويل اللازم خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي عادة ما تكون غير مدرجة في البورصة لعدم قدرتها على إصدار أسهم وسندات وطرحها للاكتتاب، بالإضافة إلى كون هذه المؤسسات تفتقر للضمانات اللازمة والكافية لتيسير حصولها على القروض المصرفية.
- ✓ مواجهة الاحتياجات المالية المتعلقة بالاستثمار خلال جميع مراحل حياة المؤسسة.
- ✓ توفير التمويل للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطر والتي لا تستطيع الحصول على القروض المصرفية في ظل غياب الضمانات الكافية.
- ✓ تسريع النمو الداخلي لبعض المؤسسات (تمويل احتياجاتها لرأس المال العامل) والتي تخطت مرحلة الإنشاء حيث عادة ما تحتاج هذه المؤسسات لجرعات تمويلية لتحقيق تنميتها.

4- شركات التمويل برأس المال المخاطر في الجزائر: ¹⁶

4-1- الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة (FINALEP):

يمكن اعتبار المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة بمثابة رائدة وعميدة صناعة رأس المال الاستثماري في الجزائر، أنشئت في أبريل 1991 في شكل شركة مساهمة ذات رأس مال قدر بـ 73.75 مليون دج كان يعتبر مبلغ كبير قبل إعادة تقييم الدينار (بين شريكين جزائريين يمتلكان

¹⁴ - Jean Iachman. (1993). *le financement des strategies de l'innovation economica*

¹⁵ - محمد زيدان، ادريس رشيد، الهياكل الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. *الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. الجزائر، 17-18 أبريل، 2006، جامعة الشلف، ص 512

¹⁶ - بربيش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 12

الأغلبية بـ 60%) بنك التنمية المحلية بـ 40%، والقرض الشعبي الجزائري 20% (وشريكين أوروبيين يمتلكان 40%) الوكالة الفرنسية للتنمية بـ 28.74 %، والبنك الأوربي للاستثمار بـ 11.26%. قامت Finalep برفع رأسمالها إلى 159.25 مليون دج سنة 2000، ثم إلى 191.70 مليون دج سنة 2005 (تم رفع رأس مالها من تخصيص النتائج المحققة).

4-2- الشركة المالية للاستثمار المساهمة والتوظيف (SOFINANCE):

هي مؤسسة مالية ذات أسهم هدفها الاستثمار والمشاركة والتوظيف، شركة SOFINANCE تأسست بتاريخ 04 أفريل 2000 حيث بلغ رأسمالها الإجمالي ما يقارب 5.000.000.000 (5 مليار دج) أي ما يعادل 510000000 أورو، لكن انطلاقها الفعلية في مباشرة نشاطها كانت في 09 جانفي 2001 وهو التاريخ الذي حصلت فيه على الاعتماد من طرف بنك الجزائر. وبالنظر إلى درجة الاهتمام بشركات رأس المال المخاطر في الجزائر وبالضبط شركة SOFINANCE فيبدو أن نسبة مساهمتها في التمويل مقارنة بنظيراتها في الدول المتقدمة هي نسبة ضئيلة جدا تتراوح ما بين 10% و35%،

أما عن نشاط الشركة فهو لا يغطي كل القطاعات بل ينحصر مجال عملها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية وتخزين المنتجات الفلاحية ومواد التغليف وصناعة الألبسة وتحويل الخشب واستغلال الثروات المنجمية وهذا ما يعني الاهتمام بالصناعة التحويلية التي تمثل نشاط ضئيل المخاطر كما هو معروف.

4-3- الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار (ASICOM):

أنشأت الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار بموجب اتفاقية بين الجزائر والمملكة العربية السعودية سنة 2004، وتعد أول مؤسسة حكومية متخصصة في رأس المال المخاطر بالجزائر، حدد رأس مالها بثمانية مليارات دينار جزائري (8000000000) دج بحيث تم إقتسام رأس المال المكتتب مناصفة بين الحكومتين على أن يتم دفع النصف عند التأسيس، ويدير الشركة مجلس إدارة مكون من ستة أعضاء، يضم ثلاثة أعضاء من كل دولة.

4-4- الجزائر استثمار (ELDJAZAIR ISTITHMAR):

مؤسسة رأس مال استثماري، يحوز رأسمالها البالغ واحد مليار دينار جزائري بنكان عموميان، بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنسبة و70% الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة 30%، و قد تم تسليمها الاعتماد من أجل بداية نشاطها من طرف وزارة المالية في 06 ماي 2010.

4-5- الصندوق المغربي لرأس المال الاستثماري (MPEF Maghreb Private Equity Fund):

ينشط صندوق رأس المال الاستثماري المغربي بثلاث دول مغربية: الجزائر، المغرب، وتونس ويسير عن طريق مجمع "تونانفست" (Tuninvest group)، بدأ نشاطه لأول مرة في تونس سنة 2000 من طرف المؤسسة المالية الدولية (SFI: Société Financière Internationale) التي ساهمت في الاستثمار شمال إفريقيا وكمرحلة أولى بدأت بالاستثمار في كل من الجزائر وتونس والمغرب لتنتقل بعد ذلك إلى ليبيا في المرحلة الثانية.

الخلاصة: تعاني الجزائر من عجز تمويلي فادح ارتباطا بالفجوات التمويلية المحلية التي تعاني منها سواء ما تعلق الأمر بالفجوة بين الادخار و الاستثمار، أو الفجوة بين الإيرادات و النفقات أو ما يخص فجوات التمويل الخارجي. و هذا ما يجعلها في بحث دائم عن مصادر تمويل لإتمام مشاريع التنمية و أهدافها، نتيجة فشلها في تعبئة الموارد اللازمة لذلك، بسبب الصعوبات و العيوب التي يتميز بها التمويل التقليدي و ارتباطه بمعدلات الفائدة، و هذا ما يفسح المجال واسعاً أمام صيغ التمويل الإسلامي التي تطرح كبديل استراتيجي لتمويل أهداف التنمية الاقتصادية.

النتائج:

- ✓ تتطلب كل عملية تمويلية مجموعة من العوامل من أهمها الموارد المالية؛
- ✓ تحتل المصادر الذاتية أهمية بالغة لتمويل التنمية الاقتصادية تجنباً للوقوع في سلبيات التمويل الخارجي؛
- ✓ ان اللجوء إلى التمويل الخارجي عادة ما ينطوي هو الآخر على سلبيات و عيوب كمعدلات الفائدة المرتفعة و نقص الضمانات المطلوبة و الذي يعني المزيد من التبعية الاقتصادية للخارج؛
- ✓ تطرح صيغ التمويل الإسلامي كبديل ناجح لتمويل أهداف التنمية الاقتصادية إذ بإمكانها أن تقدم إسهاماً كبيراً في التغلب على فجوة الموارد الذاتية خاصة إذا ما ابتعد عن صفة الاكتناز و معدل الفائدة .

المقترحات:

- ✓ ضرورة استهداف تعبئة الفائض الاقتصادي و توجيهه لأغراض التنمية؛
- ✓ ضرورة استهداف الحد من الاستهلاك و خاصة غير الضروري؛
- ✓ أن يكون الهيكل الضريبي مرناً بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية؛

- ✓ ضرورة تغيير نمط الاستثمار، وكذلك الحد من تفاوت مستويات الدخل ومستويات الاستهلاك المختلفة؛
- ✓ تفعيل دور المصارف الإسلامية و صيغ التمويل الإسلامي التي تشجع على نشر الوعي الادخاري بين سائر أفراد المجتمع و تشجع على المساهمة في تحمل أعباء التنمية الاقتصادية.
- المراجع:**
1. الطيب داودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008
 2. السعيد برييش، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة SOFINANCE. مجلة الباحث، العدد5. 2007، جامعة ورقلة
 3. أحمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2008
 4. أحمد الكواز، تطوير تمويل التنمية، (مجلة جسر التنمية)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 131، 2016
 5. خالد أحمد فرحان، محاضرات عن التمويل الدولي
 6. عبد الله ابراهيم، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة مشكل التمويل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17-18 أبريل 2006، جامعة الشلف
 7. فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2006، الأردن
 8. محمد زيدان، ادريس رشيد، الهياكل الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 17-18، الشلف أبريل، 2006
 9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الامارات العربية الموحدة، 2018
 10. الأمر 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الايجاري
 11. -المادة رقم 10 من الأمر 96-09 المتعلق بالاعتماد الايجاري في الجزائر
- Jean lachman .(1993) .le financement des strategies de l innovation *economica*